سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

تعلِيقَات علىٰ

خُلاصةُ

«مقدِّمةُ أصُول التَّفسير»

لفضيلة الشَّيخ صَالح بن عبد الله العُصَيْمِي

النُّسخة الإلكترونية الثانية

الشيخ لم يراجع التفريغ

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّٰهمَّ إنِّي أبرأُ إليك من كلِّ حولٍ وقوَّةٍ إلَّا بك وحدَك.

الحمد لله الدَّائم توفيقُه، المتواترِ عطاؤه وتسديدُه، وأشهدُ أنَّه هو الإلهُ الحقُّ المبينُ، لا إلٰه إلَّا الله العظيمُ الحليمُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا خاتَمُ النبيِّين ﷺ وعلىٰ آله وصحبه والتَّابعين.

وبعد، فإنَّ هٰذا التَّفريغ هو تعليق للشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي حفظه الله، (برنامج جمل العلم، بالكويت).

والشيخ حفظه الله لم يراجع هٰذا التفريغ فإن وجدتم ما يحتاج للمراجعة فراسلوني علىٰ البريد:

attafreegh@gmail.com

واللهَ أسأل الإخلاص في القول والعمل.

أخوكم سالم بن محمَّد الجزائري

ينبع: ١/ رمضان/ ١٤٣٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمدُ لله الذي جعل مهمَّات الدِّيانة في جُمَل، والصَّلاةُ والسَّلام علىٰ عبدِه ورسوله محمَّدٍ المبعوثِ قدوة العلم والعمل، وعلىٰ آله وصحبه ومَن دينَه حَمَل.

أمَّا بعدُ..

فهٰذا شرْحُ (**الكتاب العاشر**) من برنامج (**جُمل العلم**) في سنته الأُولىٰ (سنة ١٤٣٢هـ) بدولته الأُولىٰ دولة الكُويت، وهو كتابُ «**خلاصة مقدِّمة أصول التَّفسير**» لمعدِّ البرنامج صالح بن عبد الله بن حمد العُصيمي.

قال المصنِّف حفظه الله تعالىٰ:

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله الَّذي خلَّص بالإخلاص أهلَه، ويسَّر لهم في كتابه فهمَه، وأشهد أن لَا إلٰه إلَّا الله وكفىٰ، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله المصطفىٰ، صلاةُ الله وسلامُه عليه دَائمانِ، وعلىٰ آله وصحبه ومن بعدَهم من أهل الإيمانِ.

أمَّا بعد؛ فهٰذه خُلاصةٌ وَافِيَةٌ، وتذكرةٌ شافيةٌ، اجْتَبَيْتُها من «مقدِّمة أصولِ التَّفسير»، وأبقيتُ مادَّتها دونَ أدنىٰ تغيير، فالكلام كلامُ مصنِّفها أبي العبَّاس ابن تيميَّةَ الحفيدِ، والاختصار لِمُنْشِئِ هٰذا التَّقييدِ، فالحمدُ لله المُبدِئِ المُعيدِ.

بيَّن المصنِّفُ وفَّقه الله أن هٰذه الأُكتُوبة خلاصة وافيَّة وتذكرة شَافيَّة اجتُذِبت من كتاب «مقدِّمة أصول التَّفسير» اجتباءً بالانتقاء، وأُبقيت مادَّتُها دون أدنىٰ تغيير؛ بنفْيِ استطرادات مصنِّف الأصل رحمه الله تعالىٰ، والإبقاء علىٰ المقصود كي يسهُل تصوُّرها، فالكلام الوارد فيها هو كلام مصنِّفها أبي العبَّاس ابن تيمية الحفيد، وليس لي فيها إلَّا اختصارُها، ولم أزد فيها حرفًا إلَّا حرف الواو في موضع واحد لوصْل الكلام، وقد رُمز لمبتدَإِ الجُمل برمز في أوائلها يُعلم به أنَّ كلَّ كلام رُمزٍ في أوَّله به أنَّه منقطعٌ عمَّا قبله، وأنَّ بينهما في الأصل كلامًا، وإذا كان في ضمن مثاني تلك الجمل ما حُذف أشير إليه بنُقطٍ ثلاث.

والحاصل أنَّ هٰذه الرِّسالة هي من كلام أبي العبَّاس ابن تيميَّة الحفيد لٰكِن أُريد تقريرُ مقاصده وتسهيل مُراده بنقله علىٰ هٰذه الصُّورة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وَأعِنْ بِرَحْمَتِكَ

الحَمْدُ للهِ نَستعينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنَا، وَمِن سيِّئاتِ أَعْمالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، ومنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ.

وأَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أنَّ مُحمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسليمًا.

أمَّا بَعْدُ..

✪ يَجِبُ أنْ يُعْلَمَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بَيَّنَ لأَصْحَابِهِ مَعَانِيَ القرآنِ، كَمَا بَيَّنَ لَهُمْ أَلْفَاظَهُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤] يَتَنَاوَلُ هَذَا وهَذَا.

✪ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ كَلامٍ فَالْمَقْصُودُ منْهُ فَهْمُ مَعَانِيهِ دُونَ مُجَرَّدِ أَلْفَاظِهِ، فَالْقُرآنُ أَوْلَىٰ بذلِكَ.

✪ وأَيْضًا فَالْعَادَةُ تَمْنَعُ أَنْ يَقْرَأَ قَومٌ كِتابًا في فَنٍّ من الْعِلْمِ كَالطِّبِّ وَالْحِسَابِ، وَلاَ يَسْتَشْرِحُوهُ، فَكَيْفَ بِكَلامِ اللهِ تَعالَىٰ الَّذِي هُوَ عِصْمَتُهُمْ، وَبِهِ نَجَاتُهُمْ وَسَعَادَتُهُمْ، وَقِيَامُ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ؟!

✪ وَلِهَذَا كَانَ النِّزَاعُ بَيْنَ الصَّحابةِ في تَفْسِيرِ القُرْآنِ قَلِيلًا جِدًّا، وَهُوَ وَإِنْ كانَ في التَّابعينَ أَكْثَرَ منْهُ في الصَّحابةِ، فهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسبةِ إِلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَكُلَّمَا كَانَ الْعَصْرُ أَشْرَفَ كانَ الاجْتِمَاعُ وَالائْتِلاَفُ وَالعِلْمُ وَالبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرَ.

✪ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ التَّابعينَ تَلَقَّوا التَّفسيرَ عَن الصَّحابَةِ كَمَا تَلَقَّوا عَنْهُمْ عِلْمَ السُّنَّةِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَتكلَّمُونَ في بَعْضِ ذَلِكَ بِالاسْتِنْبَاطِ وَالاسْتِدْلَالِ، كَمَا يَتَكَلَّمُونَ في بَعْضِ السُّننِ بِالاسْتِنْباطِ والاسْتِدلالِ.

ذكر أبو العباس ابن تيمية الحفيد رحمه الله تعالىٰ في هٰذه الجملة من كلامه أنَّ النَّبيَّ ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، فبيان النَّبيِّ ﷺ للقرآن نوعان:

أحدهما: بيان ألفاظه بمعرفة كيفيَّة قراءتها، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ لقَّنهم قراءة تلك الألفاظ علىٰ الوجه الأتمّ.

والثَّاني: بيان معانيها بتفسيرها لهم.

وهٰذان النَّوعان مذكوران في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾[القيامة]، فالآية الأولىٰ فيها بيان الألفاظ، والآية الثَّانية فيها بيان المعاني، فأُمر النَّبيُّ ﷺ إذا قرأ القرآن أن يتَّبع ما يلقىٰ إليه، والأمر له ﷺ أمرٌ لنا كما قال صاحب المراقي:

لَنَـــا مَـــا أُمِـــرَ الرَّسُـــولُ ... سِـــوَىٰ مَـــا خَصَّـــهُ الـــدَّلِيلُ

ثم أُمر ﷺ بعدُ أن يتَّبع قراءة جبريل -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- طلبًا لتلقينه المباني والألفاظ التي بيَّنها لأمَّته.

والآية الثَّانية وهي قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ تتعلَّق ببيان المعاني، فإنَّ الله تكفَّل لنبيِّه ﷺ بأن يبيِّن له معاني القرآن، وبلَّغ ﷺ ما أُمر به من البلاغ والبيان؛ فبيَّن لهٰذه الأمَّة تفسير القرآن الذي نزل عليهم.

وبيان النَّبيِّ ﷺ للمعاني نوعان:

أحدهما: بيانٌ خاصٌّ يتعلَّق باللَّفظ نفسه.

والثَّاني: بيانٌ عامٌّ يتعلَّق بأصله.

فأمَّا الأوَّل: وهو البيان الخاص؛ فمنه حديث عدي بن حاتم عند التِّرمذي بسند حسن في قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾[الفاتحة]، قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ اليهود، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ النَّصارىٰ، فهٰذا بيان خاص.

وأمَّا النَّوع الثَّاني: وهو البيان العام الذي يستوفى فيه أصل كلِّيٍّ؛ وذلك بسنَّته ﷺ القوليَّة أو الفعليَّة، فمنه بيانه

ﷺ، لقوله تعالىٰ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ﴿٧٨﴾ ﴾ [الإسراء]، فبيَّن ﷺ بسنَّته الفعليَّة مواقع هٰذه المواقيت في أداء الصَّلوات الخمس.

ثم بيَّن المصنِّف رحمه الله تعالىٰ أنَّ موجب كون النَّبيِّ ﷺ بيَّن القرآنَ لأمَّته وأصحابه هو أنَّ كلَّ كلام فالمقصودُ منه فهم معانيه دون مجرَّد ألفاظه؛ لأنَّ الكلام كما قال ابن فارس: لفظٌ مُفهِم. فاللَّفظ إشارة إلىٰ المبنىٰ، والإفهام إشارة إلىٰ المعنىٰ، فكما تُقصد المباني والألفاظ لإخراجها بأدائها علىٰ الوجه المتلقَّىٰ، فكذلك مكنُونات تلك الألفاظ من المعاني محتاجٌ إليها، وهٰذا معنىٰ قول بعض الأدباء: المباني خزائن المعاني. أي: أنَّ مباني الكلام تتضمَّن معانٍ مُرادة، فالمُراد من المباني الإيقاف علىٰ المعاني، فهي قنطرةٌ موصلة إليها ودالَّةٌ عليها.

وبيَّن رحمه الله تعالىٰ أنَّ الافتقار إلىٰ بيان المعاني المتعلِّقة بمباني القرآن الكريم تشهد العادة به، فإنَّ العادة الجارية بين النَّاس تمنع أن يقرأ قومٌ كتابًا في فنٍّ من العلم في الطِّبِّ والحساب ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله تعالىٰ الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وقيام دينهم ودنياهم، فالمشتغلون بالعلوم علىٰ اختلاف أنواعها ومنها الطِّب والحساب تتوقَّف منفعتُهم من الألفاظ الرَّائجة بالوقوف علىٰ معانيها والإطِّلاع علىٰ المقصود منها، وكذلك لا ينتفع الإنسان بالقرآن إلَّا بمعرفته لمعاني ألفاظه، فإنَّه إذا ذهب منه معرفةُ معانيه قلَّ انتفاعه منه تدبُّرًا وعملًا وتحاكمًا واستشفاءً، ولا يتأتَّىٰ ذلك الكمالُ في هٰذه الأبواب وغيرها إلَّا أن يكون الإنسان عارفًا بمعانيها وليس المراد بمعرفة المعاني إحاطته بكلام المتكلِّمين في التَّفسير؛ ولٰـكِـنَّ المقصود هو معرفته بمعنىٰ كلام الله ﷻ الذي يقرؤه. قال أبو جعفر ابن جرير: عجبتُ لمن يقرأ القرآن وهو لا يعرف تفسيره كيف يلتذُّ بقراءته؟! انتهىٰ كلامه.

أي أنَّ لذة القلب بالقرآن موقوفة علىٰ معرفة معناه، فإنَّ من يردِّد قصيدة لا يعرف معانيها لا يجدُ لذَّة في نفسها لها، وكذلك كتاب الله ﷻ لا يستكمل المرء لذَّته ولا يقف علىٰ المقصود منه إلَّا بمعرفة تفسير مبانيه وألفاظه.

ثم بيَّن رحمه الله تعالىٰ أنَّ النِّزاع بين الصَّحابة في تفسير القرآن قليلٌ جدًّا، وإنَّما كانوا علىٰ ذلك لأنَّهم شهدُوا التَّنزيل وعرفوا التَّأويل فهم كانوا أصحابًا للنَّبيِّ ﷺ حالَ نزول القرآن، فعرفوا مواقعه ومخارجه، فإدراكهم معانيه أقوىٰ من إدراك غيرهم، وأتمّ، ثم ذكر أنَّ الخلاف في التَّابعين أكثر؛ ولكنَّه بالنِّسبة لمن بعدهم قليل.

ثم قال: (وَكُلَّمَا كَانَ الْعَصْرُ أَشْرَفَ كَانَ الاجْتِمَاعُ وَالائْتِلاَفُ وَالعِلْمُ وَالبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرَ) فإذا وُجِد هٰذا المعنىٰ في شرف العصر وقع ما يترتَّب عليه إدراك الحال الأتمّ من فهم المباني والعمل بها، والعصْرُ الأوَّل في زمن

الصَّحابة والتَّابعين وأتباع التَّابعين وُجد فيهم ما يدعو إلىٰ ذلك ممَّا يرجع إلىٰ هٰذه الجملة، وهو أمران:

أحدهما: سلامة القلوب المدرِكة.

والآخر: صحة العلوم المدرَكة.

فأمَّا الأوَّل؛ وهو سلامة القلوب المدرِكة؛ فإنَّ قلوبهم كانت خالية من الغشِّ والدَّغل والحسد، ولا يوجد فيها ما صار يوجد في قلوب المتأخِّرين من استيلاء أمراض الشَّهوات والشُّبهات عليهم.

وأمَّا الأمر الثَّاني وهو صحَّة العلوم المدرَكة؛ فإنَّ علوم الأوائل أجلّ من علوم الأواخر.

ثُمَّ ذكر رحمه الله تعالىٰ: (أَنَّ التَّابعينَ تَلَقَّوا التَّفسيرَ عَن الصَّحابَةِ كَمَا تَلَقَّوا عَنْهُمْ عِلْمَ السُّنَّةِ) فالنَّبيّ ﷺ لقَّن أصحابه القرآن لفظًا ومعنًىٰ، ثم التَّابعون أخذوا عن الصَّحابة رضي الله عنهم فهم مقتدون بهم كما تلقَّوا عنهم علم السُّنّة؛ يعني علم الشَّريعة والدِّين، وإن كان التَّابعون ربما تكلَّموا في ذلك بالاستنباط والاستدلال كما يتكلَّمون في بعض السُّنن بالاستنباط والاستدلال؛ أي: بشيء غير مأثور، فجُلُّ تفسير التَّابعين هو مأثور عن الصَّحابة: إمَّا بألفاظه أو بمعانيه المقصودة، وما وُجد من ذلك خارجًا عمَّا تقدَّم فإنَّه نزرٌ يسير تكلَّموا فيه للحاجة الدَّاعية إليه، فإنَّه حدث في زمن التَّابعين من الوقائع والحوادث والافتراق ما لم يكن في زمن الصَّحابة فتكلَّم من تكلَّم من التَّابعين بما لم يتكلم به الصَّحابة في تفسير القرآن الكريم.

فَصْلٌ

فِي اخْتِلافِ السَّلَفِ فِي التَّفسِيرِ، وَأَنَّهُ اخْتِلافُ تَنَوُّعٍ

✪ وَالْخِلاَفُ بَيْنَ السَّلفِ فِي التَّفسيرِ قَلِيلٌ، وَخِلافُهُم فِي الأَحْكَامِ أَكْثَرُ منْ خِلافِهِمْ فِي التَّفسيرِ، وغَالبُ ما يَصِحُّ عَنْهُمْ من الخِلافِ يَرْجِعُ إِلَىٰ اخْتِلاَفِ تَنَوُّعٍ لاَ اخْتِلاَفِ تَضَادٍّ، وَذَلِكَ صِنْفَانِ:

✪ أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعَبِّرَ كُلُّ وَاحِدٍ منْهُمْ عَنِ المُرَادِ بعبارَةٍ غَيرِ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ، تَدُلُّ عَلَىٰ مَعْنًىٰ فِي المُسَمَّىٰ غَيرِ الْمَعنَىٰ الآخَرِ، مَعَ اتِّحادِ الْمُسَمَّىٰ، بِمنْزِلَةِ الأَسْمَاءِ الْمُتكَافِئَةِ الَّتِي بَيْنَ الْمُتَرَادِفَةِ وَالْمُتَبَايِنَةِ، ... وَذَلِكَ مِثْلُ أَسْمَاءِ اللهِ الْحُسْنَىٰ، وَأَسْمَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَسْمَاءِ القُرْآنِ؛ فَإِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَىٰ مُسَمًّىٰ واحِدٍ.

✪ الصِّنفُ الثَّانِي: أَنْ يَذْكُرَ كُلُّ منْهُمْ مِن الاسْمِ العَامِّ بَعْضَ أَنْوَاعِهِ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وَتَنْبِيهِ الْمُسْتَمِعِ عَلَىٰ النَّوعِ، لاَ علَىٰ سَبِيلِ الْحَدِّ الْمُطَابِقِ لِلْمَحْدُودِ فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ.

✪ وَقَدْ يَجِيءُ كَثِيرًا منْ هَذَا البَابِ قَوْلُهُم: هَذِهِ الآيَةُ نَزَلَتْ فِي كَذَا، لاسِيَّمَا إِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ شَخْصًا، كَأَسْبَابِ النُّزولِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّفسيرِ.

✪ ومَعْرِفَةُ سَبَبِ النُّزولِ تُعِينُ عَلَىٰ فَهْمِ الآيةِ؛ فَإِنَّ العِلْمَ بِالسَّببِ يُورِثُ العِلْمَ بِالْمُسَبَّبِ.

✪ وَقَولُـهم: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ سببُ النُّزولِ، ويُرَادُ بِهِ تارَةً أنَّ هَذَا دَاخِـلٌ فِي الآيَـةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُن السَّبَبَ، كَمَا تَقُولُ عَنَىٰ بِهَذِهِ الآيةِ كَذَا.

✪ وَإِذَا عـرِفَ هَذَا فَقَوْلُ أَحَدِهِم: نَزَلَتْ فِي كَذَا، لاَ يُنَافِي قَوْلَ الآخرِ: نزَلَتْ فِي كَذَا؛ إِذَا كَانَ اللفْظُ يَتَنَاوَلُهُمَـا كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفسيرِ بِالمِثَالِ.

وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُم لَهَا سَبَبًا نَزلَتْ لأجْلِهِ، وَذَكَرَ الآخَرُ سَبَبًا، فَقَدْ يُمْكِنُ صِدْقُهُمَا بِأَنْ تَكُونَ نَزَلَـتْ عَقِـبَ تِلْـكَ الأسْبَابِ، أَوْ تَكُونَ نَزَلَتْ مَرَّتينِ؛ مَرَّةً لِهَذَا السَّبب، وَمَرَّةً لِهَذَا السَّبب.

✪ وَهَذَانِ الصِّنفانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي تَنَوُّعِ التَّفسيرِ؛ هُمَا الغَالِبُ فِي تَفْسِـيرِ سَـلَفِ الأُمَّـةِ الَّـذِي يُظَـنُّ أَنَّـهُ مُخْتَلِفٌ.

✪ وَمن التَّنازُعِ الْمَوْجُودِ عَنْهُمْ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ فِيه مُحْتَمِلاً لِلأَمْرَينِ:

إِمَّا لِكَونِهِ مُشْتَرَكًا فِي اللُّغَةِ؛ كَلَفْظِ (قَسْوَرَةٍ) الَّذِي يُرَادُ بِهِ الرَّامِي ويُرادُ بِهِ الأَسَدُ، وَلَفْظِ (عَسْعَسَ) الَّذِي يُـرادُ بِهِ إِقْبالُ اللَّيْلِ وَإِدْبَارُهُ.

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا فِي الأَصْلِ، لَكِنَّ المُرادَ بِهِ أَحَدُ النَّوعَيْنِ، أَوْ أَحَدُ الشَّيئينِ؛ كَالضَّـمائِرِ فِـي قَوْلِـهِ: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ ﴾[الـــنجم]، وكَلَفْـــظِ : ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴿٣﴾ ﴾ [الفجر]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَمِثْلُ هَذَا قَدْ يُرادُ بِهِ كُلُّ الْمَعَانِي الَّتِي قَالَهَا السَّلفُ، وقَدْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

✪ وَمن الأَقْوَالِ المَوْجُودَةِ عَنْهُم ويجعلُهَا بعْضُ النَّاسِ اختِلافًا: أَنْ يُعَبِّرُوا عَن الْـمَعَانِي بِأَلْفَـاظٍ مُتَقَارِبَـةٍ لَا مُتَرادِفَةٍ، فَإِنَّ التَّرادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ القُرآنِ فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وقَلَّ أَنْ يُعبَّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِـدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَـعْنَاه؛ بَلْ يكُونُ فيهِ تقرِيبٌ لِمَعْنَاهُ، وَهَذَا منْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ القُرْآنِ.

✪ ومنْ هُنَا غَلِطَ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الحُرُوفِ تَقُومُ مَقَـامَ بَعْـضٍ ...، والتَّحْقِيـقُ: مَـا قالَـهُ نُحَـاةُ البَصْـرَةِ مِـنْ التَّضْمِينِ.

✪ وَجَمْعُ عِبَارَاتِ السَّلفِ فِي مِثْلِ هَذَا نَافِعٌ جِدًّا؛ لأَنَّ مَجْمُوعَ عِبَارَاتِهِم أَدَلُّ عَلَىٰ الْـمَقْصُودِ مِـنْ عِبَـارَةٍ أَوْ عِبَارَتَيْنِ.

✪ وَمَعَ هَذَا فَلاَ بُدَّ من اخْتِلافٍ مُحَقَّقٍ بَينَهُم كَما يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الأَحْكَامِ.

لـمَّا بيَّن المصنِّف رحمه الله تعالىٰ في كلامه المتقدِّم أنَّ الاختلاف في التَّفسير واقع بين الصَّحابة والتَّابعين، وهو في التَّابعين أكثر منه في الصَّحابة بيَّن في هٰذا الفصل أنَّ الاختلاف الجاري بينهم هو من اختلاف التَّنوُّع لا

اختلاف التَّضاد، والفرق بينهما:

أنَّ اختلاف التَّنوُّع ما يمكن فيه صحَّة المعنيين معًا.

وأمَّا **اختلاف التَّضاد فيمتنع صحَّتهما معًا**؛ بل يكون أحدُهما هو المراد دون الآخر، ولأجل ذلك عُبّر عمَّا يُفيد ذلك بالتَّضاد فقيل: اختلاف تضاد، وقيل في الأوَّل: اختلاف تنوُّع. تبيينًا إلىٰ كونها أنواعًا تُقبل جميعًا في محلٍّ واحدٍ.

ثم ذكر رحمه الله تعالىٰ أنَّ الخلاف الذي جرىٰ بينهم في التَّفسير قليلٌ وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التَّفسير، وغالب ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضاد.

وذكر أنَّ اختلاف التَّنوُّع بينهم في التَّفسير يرجع إلىٰ أصلين:

أحدهما: أن يعبِّر كلُّ واحدٍ منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، فتكون العبارات دالَّةً علىٰ ذاتٍ واحدة؛ لكنَّها تدلُّ علىٰ معنىً ليس في العبارة الثَّانية، قال: (بِمنْزِلَةِ الأَسْمَاءِ الْمُتَكَافِئَةِ الَّتِي بَيْنَ الْمُتَرَادِفَةِ وَالْمُتَبَايِنَةِ) **والأسماء المتكافئة هي ما اتَّحد فيها الذَّات واختلف فيها الصِّفات**، ومثَّل لذلك لقوله: (وَذَلِكَ مِثْلُ أَسْمَاءِ اللهِ الحُسْنَىٰ، وَأَسْمَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَسْمَاءِ القُرْآنِ) فإنَّها (كُلّهَا تَدُلُّ عَلَىٰ مُسَمًّىٰ واحِدٍ)؛ لٰـكِـن مع اختلاف الصِّفات المذكورة في كلِّ اسم منها، وهٰذا الصِّنف الأوَّل من اختلاف التَّنوُّع له ثلاثة أنواع:

أوَّلها: تفسير الكلمة بمعناها الذي وُضِعَت له شرعًا أو لغةً.

وثانيها: تفسيرُ الكلمة بالمعنىٰ الذي تضمَّنته.

والثَّالث: تفسير الكلمة بمعنًىٰ لازمٍ لمعناها الذي وُضعت له.

ومن مُثُل ذلك تفسير (الصِّراط المستقيم) بأنَّه الإسلام أو طريق العبودية أو القرآن، فإنَّ من فسَّره بالإسلام فسَّره بالمعنىٰ الذي وُضعت له هٰذه الكلمة شرعًا، فعند أحمد من حديث النَّواس بن سمعان بسند حسن في حديث طويل، وفيه قوله ﷺ: «الصِّراط الإسلام» فهٰذا تفسير للكلمة بالمعنىٰ الذي وُضعت له شرعًا.

ومن فسَّرها بأنَّ الصِّراط طريق العبودية؛ فهٰذا تفسير للكلمة بالمعنىٰ الذي تضمَّنته، فإنَّ الإسلام هو طريق العُبودية، والعبودية من المعاني المنتظمة في حقيقة الإسلام.

ومن فسَّر الصِّراط المستقيم بأنَّه القرآن فإنَّه فسَّر هٰذه الكلمة بمعنًىٰ لازم للمعنىٰ الذي وُضعت له، فإنَّ الإسلام كتابه القرآن، ولا تتبيَّن أحكامه إلَّا بهذا الكتاب.

فهٰذه الأنواع الثَّلاثة هي أنواع الصِّنف الأوَّل من صنفي اختلاف التَّنوع، وهي مبنية علىٰ ما تقدَّم ذكره من أنواع الدِّلالات اللَّفظية الثَّلاثة دلالة المطابقة، ودلالة التَّضمُّن ودلالة الالتزام.

أمَّا الصِّنف الثَّاني فهو أن يذكر كلًّا منهم من الاسم العام علىٰ سبيل التَّمثيل وتنبيه المستمع علىٰ النَّوع إلىٰ

آخر ما ذكر، وهٰذا الصِّنف يُلتقط من كلام المصنِّف أنَّه أربعة أنواع وسَّع الكلام فيها، ويمكن ردُّها إلىٰ هٰذه الأنواع الأربعة:

فالنَّوع الأوَّل: أن يكون اللَّفظ عامًّا، فيذكر المتكلِّم واحدًا من أفراده؛ كمن يفسِّر مثلا ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠﴾ [الواقعة]، بأنَّهم المقيمون للصَّلاة، فإنَّ إقامة الصَّلاة فردٌ من أفراد السَّبق إلىٰ الله ﷻ.

وثانيها: ذِكْرُ أنَّ الآية المذكورة سبب نزولها كيت وكيت، فإنَّ هٰذا إذا وقع في آية واحدة هو من اختلاف التَّنوُّع في هٰذا الصِّنف.

والألفاظ المعبَّر بها للدّلالة علىٰ أسباب النُّزول ثلاثة:

أحدها: قولهم: سبب نزول الآية هو كيت وكيت.

والثَّاني: قولهم: كان كذا وكذا، فنزل قوله تعالىٰ ويسمِّي آية.

والثَّالث: قولهم: قوله تعالىٰ نزل في كذا وكذا.

فهٰذه الألفاظ الثَّلاثة هي الدَّائرة في كلام الصَّحابة رضي الله عنهم للدَّلالة علىٰ سبب النُّزول، فما كان من النَّوع الأوَّل وهو قولهم: سبب نزول الآية هو كيت وكيت، فهٰذا صريح في كون المذكور سببًا لها، وأمَّا النَّوع الثَّاني وهو قولهم كان كذا وكذا، فنزل قوله تعالىٰ، ويسمِّي آية، فهٰذا ظاهر في كون الآية سبب نزولها هو المذكور، وأمَّا قولهم نزلت هٰذه الآية في كذا وكذا، فهو مجمل، وفيه وقع خلاف بين أهل العلم، هل هو من التَّفسير المسند أم لا، وإنَّما من اجتهاد المتكلِّم، فإنَّ الأوَّل والثَّاني حُكم برفعهما لأنَّ الأوَّل صريحٌ والثَّاني ظاهر، وأمَّا الثَّالث فلإجماله جرىٰ فيه الخلاف، ولذلك قال العراقي رحمه الله تعالىٰ هٰذه المسألة في «ألفيته»:

وَعَـــدُّ مَـــا فَسَّـــرَهُ الصَّـــحَابِي رَفْعًـــا فَمَحْمُـــولٌ عَلَـــىٰ الْأَسْـــبَابِ

أي أنَّ الخلاف الجاري في كون تفسير الصَّحابي مرفوعًا محلُّه ذكر الأسباب، إلَّا أنَّ العراقي رحمه الله تعالىٰ لم يستوف مقصده عندهم، وزدتُ في «احمرار الألفية» قولي:

مُصَـــرَّحًا أَوْ ظَـــاهِرًا أَوْ مُجْمَـــلًا وَفِـــي الْأَخِيـــرِ الْاخْـــتِلَافُ نُقِـــلَ

أي أنه يجيء علىٰ هٰذه الأنواع الثَّلاثة:

فإمَّا أن يكون صريحًا وهو الأوَّل.

وإمَّا أن يكون ظاهرًا وهو الثَّاني.

وإمَّا أن يكون مجملًا فهو الثَّالث.

فالأوَّل والثَّاني لهما حكم الرَّفع، وأمَّا الثَّالث ففيه خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالىٰ.

وأمَّا **القسم الثَّالث** ومن الصِّنف الثَّاني فهو ما ذكره رحمه الله تعالىٰ بقوله: (وَمن التَّنَازُعِ الْمَوْجُودِ عَنْهُمْ مَا

يَكُونُ اللَّفْظُ فِيه مُحْتَمِلاً لِلأَمْرَينِ:

إِمَّا لِكَونِهِ مُشْتَرَكًا فِي اللُّغَةِ.

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا فِي الأَصْلِ) وهٰذا القسم الثَّالث يرجع إلىٰ الصِّنف [الأول].

والقسم الرَّابع من هٰذا الصِّنف ما ذكره بقوله: (وَمن الأَقْوَالِ المَوْجُودَةِ عَنْهُم: أَنْ يُعَبِّرُوا عَن الْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ لَا مُتَرادِفَةٍ) يعني أنَّ من جملة الصِّنف الثَّاني تعبيرهم بألفاظ متقاربة لا ألفاظ مترادفة.

ثُمّ إنَّ المصنِّف رحمه الله تعالىٰ في جملة كلامه الذي ساقه بعد ذكر هٰذا الصِّنف الثاني ذكر الأفراد التي ترجع له، فذكر سبب النُّزول علىٰ ما بيَّنا من الخلاف فيه، وأنَّه نوع من الأنواع المندرجة في الصِّنف الثَّاني.

ثم قال: (وَمن التَّنازُعِ الْمَوْجُودِ عَنْهُمْ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ فِيه مُحْتَمِلاً لِلأَمْرَينِ:

إِمَّا لِكَونِهِ مُشْتَرَكًا فِي اللُّغَةِ.

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا فِي الأَصْلِ) وهٰذا القسم الثَّالث، وتقدَّم أنَّ **المشترك ما اتَّحد لفظه واختلفت معانيه**، فهو لفظ واحد يقع علىٰ معانٍ عدَّة: كالعين تقع علىٰ الآلة الباصرة التي يبصر بها، وتقع علىٰ النَّقد، وتقع علىٰ منهل الماء وموردِه، وممَّا مثَّل به المصنِّف لفظ (قسورة) الذي يراد به الرَّامي يعني الصَّائد الذي يصطاد، ويراد به الأسد يعني الحيوان المفترس، ولفظ (عسعس) الذي يراد به إقبال الليل وإدباره.

ثم قال: (وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا فِي الأَصْلِ) **والمتواطئ هو اللَّفظ الدَّال علىٰ معنىٰ كلِّيٍّ في أفراده علىٰ قدر متوافق بينهم**. كالإنسان مثلًا، فإذا قيل: زيد إنسان وعلي إنسان ومحمد إنسان فإنَّ الإنسانية لفظ متواطئ؛ لأنَّه يدلُّ علىٰ قدر كلِّيٍّ مشترك بينهم، علىٰ قدر متوافق، ومثَّل له المصنِّف بالضَّمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾ وكلفظ ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴿٣﴾﴾ للاختلاف في مدرك هٰذا أهو مثلا في الفجر صلاتها أم وقتها، وقُل فيما بعده اللَّيالي العشر هل هي اللَّيالي العشر الأواخر من رمضان أم عشر ذي الحجة إلىٰ آخره.

ثم قال رحمه الله: (فَمِثْلُ هَذَا قَدْ يُرادُ بِهِ كُلُّ الْمَعَانِي الَّتِي قَالَهَا السَّلفُ، وقَدْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ) فمتىٰ كان اللَّفظ محتملا للمعاني كلِّها صالحًا لها حُمل عليها، وإن امتنع اجتماع مع تلك المعاني فيه حُمل علىٰ أقواها بالقرينة المرجِّحة.

ثم ذكر القسم الرَّابع من الصِّنف الثَّاني وهو المذكور بقوله: (وَمن الأَقْوَالِ المَوْجُودَةِ عَنْهُم ويجعلُهَا بعْضُ النَّاسِ اختِلافًا: أَنْ يُعَبِّرُوا عَن الْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ لَا مُتَرادِفَةٍ) وبين أنَّ (التَّرادُفَ في اللُّغَةِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ القُرآنِ فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وقَلَّ أَنْ يُعبَّر عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاه، بَلْ يكُونُ فيهِ

تقرِيبٌ لِمَعْنَاهُ، وَهَذَا منْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ القُرْآنِ.) أي: أنَّ الألفاظ المذكورة في القرآن للدِّلالة علىٰ معنًىٰ واحد يُقطع بأنَّ بينها فرق، وإن بدا للنَّاظر بالمعنىٰ نفسه.

ومن ذلك مثلا قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١﴾ [الانفطار]، فإنَّ هاتين الآيتين يتبادر للنَّاظر أنَّ الانفطار هو الانشقاق وأنَّ الانشقاق هو الانفطار، ويقع في كلام بعض المفسِّرين ذِكْرُ ذلك، ولٰكِن المقطوع به لمن عرف العربيَّة وكان له فيها غوْرٌ بالفهم لا بالحفظ أدرك بين الانشقاق والانفطار فرْقًا، ما هو الفرق؟

الانشقاق لما عظُم، والانفطار لما دقَّ، فإذا ضُرب الشَّيء ضربة واحدة فانشقت قسمين سمِّي شقًّا، وإذا ضرب فتقطَّعت قطعا سُمِّي تفطرا، ولذلك تسمية الشُّقوق الدقيقة في الرِّجل –عندنا في اللغة في هٰذه الجزيرة– يقولون: تفطرت رجلك؛ إذا كانت هٰذه الشُّقوق الَّتي يُحدثها البرد والمشي علىٰ الأقدام حافيًا دقيقة سمي تفطر القدم، وإذا أصيب الإنسان بجرح شديد، قيل: انشقت رجلُك، فهٰذا الفرق بين انفطار السَّماء وانشقاقها، فيكون الانشقاق المبتدأ والانفطار المنتهىٰ، فيكون الانشقاق يقع عظيمًا مشاهدًا بقوَّة، ثُم بعد ذلك يزداد هٰذا الانشقاق حتىٰ تتحوَّل السَّماء إلىٰ قطع صغيرة.

ثُمَّ قال المصنِّف: (ومنْ هُنَا غَلِطَ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الحُرُوفِ تَقُومُ مُقَامَ بَعْضٍ ...، والتَّحْقِيقُ: مَا قالَهُ نُحَاةُ البَصْرَةِ منَ التَّضمينِ) **والمقصود من التَّضمين إشرابُ لفظٍ معنىٰ لفظ آخر**، مثل قوله تعالىٰ: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦] الأصل أن يكون الفعل يشرب منها عباد الله، فلمَّا عُدِل عن ذلك إلىٰ: يشرب بها عباد الله، أشير بذلك إلىٰ الارتواء، وأنَّهم ينالون الرِّيَّ من شربهم، فغير الفعل المستعمل للدّلالة علىٰ معنىٰ الارتواء، فهو ليس شرب مجرَّد، وإنَّما هو شرب يحصل به الإرواء، وتنقطع الحاجة إلىٰ السُّقيا.

ثم قال: (وَجَمْعُ عِبَارَاتِ السَّلفِ فِي مِثْلِ هَذَا نَافِعٌ جِدًّا؛ لأَنَّ مَجْمُوعَ عِبَارَاتِهِم أَدَلُّ عَلَىٰ الْمَقْصُودِ منْ عِبَارَةٍ أَوْ عِبَارَتَيْنِ.) يعني أنَّ المرء إذا جمع ما تكلَّم به السَّلف في معنىٰ الآية انتفع كثيرًا؛ لأنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ علىٰ المقصود من عبارة واحدة أو عبارتين.

ولهٰذا كان من مقاصد المصنِّف رحمه الله تعالىٰ أنَّه جمع التَّفسير المجرَّد من أكثر من مِائة تفسير مسند، وقد تمَّ كتابه هٰذا لٰكِن لا وجود له اليوم، فإنَّه عمد كلّ سورة فذكر فيها المأثور عن الصَّحابة والتَّابعين وأتباعهم علىٰ ترتيب المُصحف معزوًّا إلىٰ الأصول التي أخذ منها، وكان في ذلك الزَّمن أصولٌ كثيرة من كتب التَّفسير المسندة وهو يقول كما ذكر في موضع من «الفتاوىٰ»: كنتُ لا أتكلم في تفسير الآية الواحدة حتىٰ أطالع مِائة تفسير. ومائة تفسير لا يلزم أن يكون مِائة كتاب مصنَّف، وإنَّما يقصد كثرة ما كان يراجعه من كلام

الصَّحابة وأتباع التَّابعين، فالآية الواحدة قد تكون فيها كلمات عدَّة، والكلمة منها يكون فيها عدة تفاسير عن ابن عباس وابن مسعود وعلي وأبيّ بن كعب.

ثم قال بعد ذلك: (وَمَعَ هَذَا فَلَا بُدَّ من اخْتِلافٍ مُحَقَّقٍ بَينَهُم كَما يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ في الأَحْكَامِ) يعني: مع أنَّ الاختلاف بينهم قليل وهو علىٰ وجه اختلاف التَّنوُّع، فيوجد بينهم نزرٌ يسير في الاختلاف في معاني القرآن علىٰ وجه التَّضاد؛ لكنَّه غير معدود لقلته فإنَّ النَّادر لا يُعد.

فَصْـلٌ

فِي نَوْعَي الاخْتِلاَفِ فِي التَّفْسِيرِ

الْـمُسْتَنِدِ إِلَىٰ النَّقلِ، وَإِلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِدلَالِ

✪ الاخْتِلافُ فِي التَّفسيرِ عَلَىٰ نَوْعَيْنِ:

منْهُ مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ فَقَطْ، وَمنْهُ مَا يُعْلَمُ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

إِذِ العِلْمُ: إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وَإِمَّا اسْتِدلالٌ مُحَقَّقٌ،

وَالْـمَنْقُولُ: إِمَّا عَن الْمَعْصُومِ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ،

والْمَقْصُودُ بِأَنَّ جِنْسَ الْـمَـنْـقُولِ سَوَاءٌ كَانَ عَنْ الْمَعْصُومِ أَوْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ، وَهَذَا هُوَ النَّوعُ الأَوَّلُ: فَمنْهُ مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحيحِ منْهُ وَالضَّعيفِ، وَمنْهُ مَا لا يُمْكِنُ مَعْرِفةُ ذَلِكَ فِيهِ.

✪ وَمَا نُقِلَ فِي ذلِكَ عَنْ بَعْضِ الصَّحابَةِ نَقْلاً صَحِيحًا، فَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَسْكَنُ ممَّا نُقِلَ عن بَعْـضِ التَّـابعينَ؛ لأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكونَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبيِّ ﷺ أَوْ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ منْهُ أَقْوَىٰ، وَلأَنَّ نَقْلَ الصَّـحَابَةِ عـن أَهْـلِ الكتـابِ أَقَلُّ مِنْ نَقْلِ التَّابعينَ، وَمَعَ جَزْمِ الصَّاحِبِ بمَا يَقُولُهُ، كَيفَ يُقالُ: إِنَّـهُ أَخَـذَهُ عَـنْ أَهْـلِ الكِتَـابِ وقـدْ نُهُـوا عـن تَصْدِيقِهِم؟!

✪ وَأَمَّا النَّوعُ الثَّاني مِنْ مُسْتَنَدَي الاخْتِلاَفِ، وَهُوَ مَا يُعلَمُ بِالاسْتِدْلالِ لَا بِالنَّقلِ، فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَـأُ مِـنْ جِهَتَيْنِ حَدَثَتَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتابعيهم بإحسانٍ.

✪ إِحْدَاهُمَا: قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ القُرْآنِ عَلَيْهَا.

✪ وَالثَّانِيَةِ: قَوْمٌ فَسَّرُوا القُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوَّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلاَمِهِ مَنْ كَانَ مِنْ النَّاطِقِينَ بِلُغَـةِ العَـرَبِ مِـنْ غَيْـرِ نَظَرٍ إِلَىٰ الْـمُتَكَلِّمِ بِالقُرْآنِ وَالْـمُنْزَلِ عَلَيْهِ، وَالْمُخَاطَبِ بِهِ.

✪ فَالأَوَّلُونَ رَاعَوُا الْمَعْنَىٰ الَّذِي رَأَوْهُ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ القُرْآنِ مِن الدِّلَالةِ وَالبَيَانِ.

وَالآخِرُونَ رَاعَوا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ وَمَا يَجُوزُ عِنْدَهُم أَنْ يُرِيدَ بِهِ العَرَبيُّ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلىٰ مَـا يَصْـلُحُ لِلْمُـتكلِّمِ بِـهِ

وَسِياقِ الكَلامِ.

ثمَّ هَؤُلَاءِ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ الْـمَعْنَىٰ فِي اللُّغَةِ كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِك الَّذِين قَبْلَهُم.

كَمَا أَنَّ الأَوَّلِينَ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَىٰ عَلَىٰ الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الآخِـرُونَ، وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الأَوَّلِينَ إِلَىٰ الْمَعْنَىٰ أَسْبَقَ، وَنَظَرُ الآخِرِينَ إِلىٰ اللَّفْظِ أَسْبَقَ.

والأَوَّلُونَ صِنْفَانِ:

تَارَةً يَسْلِبُونَ لَفْظَ القُرْآنِ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ.

وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَىٰ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ.

وَفِي كِلَا الأَمْرَيْنِ:

قَد يَكُونُ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ أَوْ إِثْبَاتَهُ مِنْ الْـمَعنَىٰ بَاطِلاً؛ فَيَكُونُ خَطَؤُهُم فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ.

وقدْ يكونُ حقًّا فيكونُ خطؤهُمْ في الدَّليلِ لا فِي الـمَدْلُولِ.

عقد المصنِّف رحمه الله تعالىٰ هٰذا الفصل للإيقاف علىٰ أسباب الاختلاف، فمُراده بيان الأسباب التي أوجبت الاختلاف في التَّفسير، وجِماع الأسباب التي أوجبت اختلاف المفسِّرين قديمًا وحديثًا نوعان:

أحدهما: أسبابٌ تتعلَّق بالنَّقل، وهي المستندة إلىٰ الرِّواية والأثر.

والآخر: أسبابٌ تتعلَّق بالعقل، وهي المستندة إلىٰ الرَّأي والنَّظر.

فإلىٰ هٰذين الأصلين ترجِعُ الأسباب المتنوِّعة من أسباب اختلاف المفسِّرين، وهٰذا معنىٰ قول المصنِّف: (**الاخْتِلافُ فِي التَّفسيرِ عَلَىٰ نَوْعَيْنِ: منْهُ مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ فَقَطْ**،) أي: ما يرجع إلىٰ النَّقل فقط (**وَمنْهُ مَا يُعْلَمُ بِغَيْـرِ ذَلِكَ**.) يعني بطريق العقل استدلالًا واستنباطًا.

ثُمّ بيَّن المسوِّغَ لحصر اختلافهم في ذلك بقوله: (**إِذِ العِلْمُ: إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وَإِمَّا اسْتِدلالٌ مُحَقَّقٌ**،) فالعلم لا يكون إلَّا ما كان منقولًا علىٰ وجه الصِّحَّة أو هُو أمر مستنبطٌ حُقّق بدليل الدالّ عليه.

ثُمّ بيَّن أنَّ (**الْمنْقُولُ: إِمَّا عَن الْمَعْصُومِ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ**) والمراد بالمعصوم النَّبي ﷺ سُمِّي بالمعصوم نسبة إلىٰ عصمة البلاغ، وهي المرادة هٰهنا، فالمقصود أنَّ النَّبيَّ ﷺ لا يُبلِّغ خِلاف ما أمره به ربُّه، ولا يقع في بلاغه ﷺ أمَّته خطأٌ، وهٰذا اللَّفْظ دُلَّ عليه بالكتاب والسُّنَّة باسم (الصِّدق)، وأمَّا لفظ العِصْمة، فلم يقع علىٰ هٰذا المعنىٰ في الكتاب والسُّنَّة كما أشار إليه في كتاب «النُّبوَّات».

ثم بيَّن بأنَّ جنس النَّقل سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم (**منْهُ مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحيحِ منْهُ وَالضَّعيفِ، وَمنْهُ مَا لا يُمْكِنُ مَعْرِفةُ ذَلِكَ فِيهِ**.) فمنه ما يطَّلع علىٰ صحَّته وثبوته بطريقه، ومنه ما يكون مجهول

الطَّريق لا يُعلم سبيل إلىٰ الوقوف عليه.

ثم ذكر أنَّ ما (نُقِلَ فِي ذلِكَ عَنْ بَعْضِ الصَّحابَةِ نَقْلًا صَحِيحًا، فَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَسْكَنُ مِمَّا نُقِلَ عن بَعْضِ التَّابعينَ؛ لأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكونَ سَمِعَهُ) يعني الصَّحابي (من النَّبيِّ ﷺ أَوْ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ منْهُ أَقْوَىٰ، وَلأَنَّ نَقْلَ الصَّحَابَةِ عن أَهْلِ الكتابِ أَقَلُّ مِنْ نَقْلِ التَّابعينَ) فقوَّىٰ رحمه الله تعالىٰ تفسير الصَّحابة من جهتين:

إحداهما: احتمال أن يكون سمعه من النَّبي ﷺ أو من بعض ممَّن سمعه منه.

والثَّاني: أنَّ لفظ الصَّحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التَّابعين.

والأمر الأوَّل: أمرٌ عظيم؛ لأنَّ الظَّنَّ بالصَّحابة أنَّهم لا يتكلَّمون في كلام الله عزَّ وجلَّ إلَّا بعلم، وعلمهم مأخوذ عن النَّبي ﷺ، ولابن القيم رحمه الله تعالىٰ كلامٌ نفيس في «إعلام الموقعين» قوَّىٰ فيه قول من يقول: إنَّ تفسير الصَّحابي له حكم الرَّفع بناء علىٰ هٰذا الأصل، وهو أنَّ الصَّحابة لم يأخذوا علم التَّفسير، وهو قولٌ في كلام الله عن علم الوحي، وهو ما أخذوه عن النَّبي ﷺ.

وأمَّا **الأمر الثَّاني**: وهو أنَّ نقل الصَّحابة عن أهل الكتاب أقلُّ من نقل التَّابعين لاستغنائهم بكمال علومهم المتلقاة عن النَّبيِّ ﷺ، فلم يحتاجوا إلىٰ النَّظر في أهل الكتاب، أمَّا ومن بعدهم فضعفت علومهم فصاروا يتشوَّفون لمعرفة المنقول في كتب أهل الكتاب فاتَّسع النَّظر في كُتب أهل الكتاب في زمن التَّابعين بخلاف زمن الصَّحابة، فإنَّه قلَّ أن يُذكر أحدٌ من أصحاب النَّبي ﷺ بالنَّقل عن أهل الكتاب إلَّا ما شُهر عن عبد الله بن عمرو أنَّه كان أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك، فكان رضي الله عنه يحدِّث منهما، فشُهر أنَّ عبد الله بن عمرو ممَّن أخذ عن أهل الكتاب، فما جاء عن عبد الله بن عمرو وأضرابه وهم نزرٌ يسير لم يُقبل منهم إذا كان علىٰ خلاف الرَّأي، وهو ما كان من كلامهم علىٰ خلاف الرَّأي له حكم الرَّفع؛ لٰكِن إذا عُرف الصَّحابي بأنَّه يأخذ عن أهل الكتاب فإنَّه يُتوقَّف في قَبول ما قاله ولا يجعل له حكم الرَّفع كما قال العراقي:

وَمَا أَتَىٰ عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا ... يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعَ عَلَىٰ

مَا قَالَ فِي «الْمَحْصُولِ» نَحْوُ مَنْ أَتَىٰ ... فَالْحَاكِمُ الـ ـرَّفْعَ لِهٰذَا أَثْبَت

لٰكِن إطْلَاقُ الْعِرَاقِي يَحْتَاجُ إِلَىٰ التَّقْيِيدِ، وإلىٰ ذلك أشرتُ في «احمرار الألفية»:

لٰكِـ ـنَّ مَا أَطْلَقَهُ الْعِرَاقِي ... مُقَيَّدٌ بِشِبْهِ الْاتِّفَاقِ

بِكَوْنِ صَاحِبٍ لَهُ لَا يُعْرَفُ ... أَخَذَ لَهُ عَنِ الْكِتَابِ فَاعْرِفُوا

أي: لا يعرف أنَّ ذلك الصَّحابي أخذ عن أهل الكتاب.

ثُمَّ إنَّ المصنِّف رحمه الله تعالىٰ ذكر أنَّ (النَّوعُ الثَّاني مِنْ مُسْتَنَدَيِ الاخْتِلَافِ، وَهُوَ مَا يُعلَمُ بِالاسْتِدْلالِ لَا بِالنَّقلِ) يعني بطريق العقل لا بالنَّقل (فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَأُ مِنْ جِهَتَيْنِ حَدَثَتَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ

وتابعيهم بإحسانٍ.

✪ إِحْدَاهُمَا: قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ ثمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ القُرْآنِ عَلَيْهَا.) فهؤلاء قدَّموا المعنىٰ وجعلوا اللَّفظ تابعًا له؛ فأسَّسوا في نفوسهم معانٍ اعتقدوها، ثم التمسوا من القرآن الكريم ما يدلُّ عليها.

(وَالثَّانِيَةِ: قَوْمٌ فَسَّرُوا القُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلاَمِهِ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ العَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ الْمُتَكَلِّمِ بِالقُرْآنِ وَالْمُنْزَلِ عَلَيْهِ، وَالْمُخَاطَبِ بِهِ.) وتلخيص طريقتهم أنَّ هؤلاء فسَّروا القرآن بقطعه عن متعلَّقاته، ومتعلَّقات القرآن متعدِّدة، فالله عز وجل متكلّم به وجِبْريل نازلٌ به، ومحمَّد ﷺ مُنزل عليه، والعرب الذين كانوا في زمانه مخاطبون به، فهٰذه المتعلَّقات تؤثِّر في فهم الخطاب، هؤلاء فسَّرُوا القرآن بمجرَّد إرادة المعنىٰ المعروف في لسان العرب دون ملاحظة متعلَّقاتِ الخطاب.

ثم ذكر رحمه الله تعالىٰ الفرْقَ بين هاتين الجهتين فقال: (فَالأَوَّلُونَ رَاعَوا الْمَعْنَىٰ الَّذِي رَأَوْهُ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ القُرْآنِ مِن الدِّلالةِ وَالبَيَانِ.

وَالآخِرُونَ رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ وَمَا يَجُوزُ عِنْدَهُم أَنْ يُرِيدَ بِهِ العَرَبِيُّ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلىٰ مَا يَصْلُحُ لِلْمُتكلِّمِ بِهِ وَسِياقِ الكَلامِ.) فالأوَّلون همُّهم المعاني والآخرون همّهم المباني.

ثم قال المصنِّفُ: (ثمَّ هَؤُلاَءِ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ الْمَعْنَىٰ فِي اللُّغَةِ كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِك الَّذِين قَبْلَهُم.) فمن وُجوه غلط الطَّائفتين غلطهم في احتمال اللَّفظ الذي في القرآن للمعنىٰ اللُّغوي، فإنَّه يأتي في القرآن الكريم ألفاظٌ لم تعرفها العرب في كلامها، كما ذكر الشَّيخ الطَّاهر بن عاشور في مواضع متفرِّقة من «تفسيره» ما سمَّاه بمُبتكرات القرآن؛ يعني ألفاظٌ جاءت فيه لم تعرفْها العرب علىٰ هٰذه المعاني، ومنه في سورة الأنفال ﴿وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ فإنَّ (ذات البين) بمعنىٰ رأب الصَّدع لا تعرفها العرب في لسانها، وقد يوجد في القرآن الكريم ما لا يُعرف تفسيره من طريق كلام العرب، كما ذكر ابن النَّحاس وغيره في التَّفث، فإنَّ التَّفث لا تعرفه العرب بالمعنىٰ الذي أُمر به المسلمون في حجِّهم ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ﴾[الحج:٢٩] لا تعرفه العرب علىٰ هٰذا المعنىٰ من إلقاء ما علق بالبدن من الأوساخ بالامتثال بحلْقِ الرَّأس وتقليم الأظفار والتَّحليل من الإحرام، فمن ظنَّ أنَّ العربيَّ تُغْنِيه في فهم القرآن، فإنَّه لا يعرف قدر معاني القرآن، فإنَّ القرآن يحتاج إلىٰ آلة عظيمة في معرفة تفسيره من جملة هٰذه الآلات اللُّغة، ومن جُملتها معرفة عمود الخطاب الشَّرعي، فإنَّ الخطاب الشَّرعي له معهود يُعلم بتتبُّع معانيه في القرآن والسُّنَّة، وتقدَّم ضرب مثال في النَّفير في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾[التوبة:١٢٢].

ثم قال: (كَمَا أَنَّ الأَوَّلِينَ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَىٰ عَلَى الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِك

الآخِرُونَ) أي: أنَّه كما يوجد في احتمال اللّفظ عند الطَّائفتين، فكذلك يوجد الغَلَط بصحَّة المعنىٰ عند الطَّائفتين صحيحًا في نفسه.

ثم قال بعدُ: (والأَوَّلُونَ) وهم الذين همُّهم المعاني (صِنْفَانِ:

تَارَةً يَسْلُبُونَ لَفْظَ القُرْآنِ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ.) أي: لا يعطُون اللَّفظ القرآني كماله؛ بل يغيِّرونه بالإنقاص منه، (وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَىٰ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ.) أي: يجعلونه علىٰ معنًىٰ لم يَدلَّ عليه اللَّفظ، ولم يرد به.

ثم قالوا: (وَفِي كِلَا الأَمْرَيْنِ:

قَد يَكُونُ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ أَوْ إِثْبَاتَهُ مِنْ الْمَعنَىٰ بَاطِلاً؛ فَيَكُونُ خَطَؤُهُم فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ) والمراد بالمدلول المعنىٰ المقصود، فهؤلاء أخطأوا في المدلول؛ لأنَّ المقصود باطلٌ، وأخطأوا في الدَّليل؛ لأنَّ الدَّليل لا يدلُّ عليهم (وقدْ يكونُ حقًّا فيكونُ خطؤهُمْ في الدَّليلِ لا فِي الْمَدْلُولِ) أي أنَّ المعنىٰ الذي قصدوه صحيحٌ في نفسه؛ لٰكِن الدليل لا يدلُّ عليه فيكون خطؤهم في الدَّليل لا في المدلول.

فَصْـلٌ

فِي أَحْسَنِ طُرُقِ التَّفْسِيرِ

✪ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟

✪ فَالْجَوَابُ: إِنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ: أَنْ يُفَسَّرَ القُرْآنُ بِالْقُرْآنِ؛ فَمَا أُجْمِلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَا اخْتُصِرَ فِي مَكَانٍ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

✪ فَإِنْ أَعْيَاكَ ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ، وَمُوَضِّحَةٌ لَهُ، ...، وَإِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفسيرَ فِي القُرْآنِ وَلاَ فِي السُّنَّةِ؛ رَجَعْتَ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ أَقْوَالِ الصَّحابةِ.

✪ وَلَكِنْ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ يُنْقَلُ عَنْهُم مَا يَحْكُونَهُ مِنْ أَقَاوِيلِ أَهْلِ الكِتَابِ الَّتِي أَبَاحَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو.

✪ وَلَكِنَّ هَذِهِ الأَحَادِيثَ الإِسْرَائِيلِيَّةَ تُذْكَرُ لِلِاسْتِشْهَادِ لاَ لِلاعْتِقَادِ، فَإِنَّهَا عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: مَا عَلِمْنَا صِحَّتَه مِمَّا بِأَيْدِينَا مِمَّا يَشْهَدُ لَهُ بِالصِّدْقِ، فَذَاكَ صَحِيحٌ.

والثَّاني: مَا عَلِمْنَا كَذِبَهُ بِمَا عِنْدَنَا مِمَّا يُخَالِفُهُ.

وَالثَّالِثُ: مَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، لَا مِنْ هَذَا القَبِيلِ، وَلاَ مِنْ هَذَا القَبِيلِ؛ فَلا نُؤْمِنُ بِهِ وَلا نُكَذِّبُهِ، وَتَجُوزُ حِكَايَتُهُ لِـمَا تَقَدَّمَ، وَغَالِبُ ذَلِكَ ممَّا لاَ فَائِدَةَ فِيهِ تَعُودُ إِلَىٰ أَمْرٍ دِينِيٍّ.

✪ وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ عُلَمَاءُ أَهْلِ الكِتَابِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرًا، وَيَأْتِي عَنِ الْـمُفَسِّرِينَ خِلاَفٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ، ...؛ مِمَّا لاَ فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ تَعُودُ عَلَىٰ الْـمُكَلَّفِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وَلَا فِي دِينِهِمْ، وَلَكِنَّ نَقْلَ الْخِلاَفِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ جَائِزٌ.

✪ وَإِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي القُرآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلاَ وَجَدْتَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِن الأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ أَقْوَالِ التَّابعينَ فَتُذْكَرُ أَقْوَالُهُم فِي الآيَةِ فَيَقَعُ فِي عِبَارَاتِهِم تَبَايُنٌ فِي الأَلْفَاظِ يِحْسَبُهَا مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ اخْتِلافًا فَيَحْكِيهَا أَقْوَالًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُعَبِّرُ عَنِ الشَّيْءِ بِلاَزِمِهِ أَوْ نَظِيرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنُصُّ عَلَىٰ الشَّيءِ بِعَيْنِهِ، وَالكُلُّ بِمَعْنًىٰ وَاحِدٍ فِي كَثِيرٍ مِن الأَمَاكِنِ فَلْيَتَفَطَّنِ اللَّبِيبُ لِذَلِكَ، وَاللهُ الْـهَادِي.

✪ وَقَالَ شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ وَغَيرُهُ: أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الفُرُوعِ لَيْسَتْ حُجَّةً، فَكَيْفَ تَكُونُ حُجَّةً فِي التَّفْسِيرِ؟!

✪ يَعْنِي أَنَّهَا لاَ تَكُونُ حُجَّةً عَلَىٰ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُم، وهَذَا صَحِيحٌ؛ أَمَّا إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَىٰ الشَّيءِ فَلاَ يُرْتَابُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً، فَإِن اخْتَلَفُوا فَلاَ يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِم حُجَّةً عَلَىٰ بَعْضٍ، وَلاَ عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ لُغَةِ القُرْآنِ، أَو السُّنَّةِ، أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ، أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ.

✪ فَأَمَّا تَفْسِيرُ القُرْآنِ بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ فَحَرَامٌ.

✪ وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُم فَسَّرُوا القُرْآنَ فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِم أَنَّهُم قالُوا فِي القُرْآنِ، أَوْ فَسَّرُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِم.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُم مَا يَدُلُّ عَلَىٰ مَا قُلْنَا: إِنَّهُم لَمْ يَقُولُوا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ.

✪ وَلِهَذَا تَحَرَّجَ جَمَاعَةٌ مِن السَّلَفِ عَنْ تَفْسِيرِ مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ.

✪ فَهَذِهِ الآثارُ الصَّحيحةُ، وَمَا شَاكَلَهَا عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ مَحْمُولَةٌ عَلَىٰ تَحَرُّجِهِم عَن الْكَلاَمِ فِي التَّفْسِيرِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِما يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ لُغَةً وَشَرْعًا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا رُوِيَ عَنْ هَـؤُلَاءِ وَغَيْـرِهِم أَقْـوَالٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَلاَ مُنَافَاةَ؛ لأَنَّهُم تَكَلَّمُوا فِيمَا عَلِمُوهُ وَسَكتُوا عَمَّا جَهِلُوهُ.

✪ وَهَذَا هُوَ الوَاجِبُ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّهُ كَمَا يَجِبُ السُّكوتُ عَمَّا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ القَوْلُ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ مِمَّا يَعْلَمُهُ؛ لِقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران:١٨٧]، وَلِمَا جَاءَ فِي الْـحَدِيثِ الْـمَرْوِيِّ مِنْ طُرُقٍ : «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

واللهُ أَعْلَمُ.

ذكر المصنِّف رحمه الله تعالىٰ في آخر كتابه فصلًا هو من محاسن الأبحاث في بيـان طرائـق تفسـير القـرآن الكريم، بيَّن فيه أحسن طرق التَّفسير، وأجاب عن السُّؤال الذي ابتدأ الفصْلَ به في قوله: (فَـإِنْ قَـالَ قَائِـلٌ: فَمَـا أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟) بقوله مجيبًا: (إِنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ: أَنْ يُفَسَّرَ القُـرْآنُ بِـالْقُرْآنِ) ثـم قـال بعـدُ: (فَـإِنْ

أَعْيَاكَ ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِالسُّنَّةِ) ثم قال بعدُ: (وَإِذَا لَمْ تَجِد التَّفسيرَ فِي القُرْآنِ وَلَا فِي السُّـنَّةِ؛ رَجَعْـتَ فِـي ذَلِـكَ إِلَـىٰ أَقْوَالِ الصَّحابةِ).

ثم ذكر بعد الرُّجوع إلىٰ أقوال التَّابعين: فتَفْسِير القرآن بالقرآن أحسن طرقه أربعة:

أولها: تفسير القرآن بالقرآن.

ثانيها: تفسير القرآن بالسُّنَّة.

وثالثها: تفسير القرآن بأقوال الصَّحابة.

ورابعها: تفسير القرآن بأقوال التَّابعين.

فأمَّا الطَّريق الأوَّل وهو تفسير القرآن بالقرآن فهو نوعان:

أحدهما: تفسير القرآن بالقرآن صراحةً.

والثَّاني: تفسير القرآن بالقرآن علىٰ وجه الظُّهور، فهو ظاهر لا صريح.

فمن الأوَّل مثلا قوله تعـالىٰ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾﴾[الانفطار]، فهٰذا تفسير صريح من تفسير القرآن بالقرآن.

والثَّاني تفسير القرآن بالقرآن علىٰ وجه الظُّهور أي أنَّ التَّفسير يكون ظاهرًا ولا صريحًا مقطوعًـا بـه تفسـير النَّبأ في قوله تعالىٰ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢﴾﴾ بأنَّ النَّبأ العظيم الذي وقع فيـه اخـتلاف هـو: القـرآن الكريم، كما تدلُّ عليه عدَّة آيات في القرآن الكريم.

فالأوَّل: صريحٌ مقطوعٌ به.

والثَّاني: ظاهرٌ قويٌّ دون الجزم بأنَّه هو المراد بالآية أخذًا له من القرآن.

وأمَّا تفسير [القرآن] بالسُّنَّة، فتقدَّم أنَّ تفسير النَّبي ﷺ للقرآن نوعين:

أحدهما: تفسير خاص معيَّن مثل تفسيره ﷺ لآية الفاتحة ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾[الفاتحة] بأنَّ غير المغضوب عليهم هم اليهود وأنَّ الضَّالين هم النصارىٰ، هٰذا تفسير خاصٌّ معين.

والثَّاني تفسير عامٌّ، وهو ما وقع في سنَّته ﷺ وسيرته من بيـان آيـات القـرآن الكـريم كتفسـيره آيـة مواقيـت الصَّلاة بفعله ﷺ بأدائه الصَّلوات الخمس في أوقاتها المعلومة.

وأمَّا تفسير الصَّحابة؛ تفسير القرآن بأقوال الصَّحابة –رَضِيَ اللهُ عَنْهُم– فذكر المصنِّف رحمه الله تعالىٰ أنَّـه ينقل في بعض الأحيان عنهم ما من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها ﷺ حيث قال: «بلِّغُوا عنِّي ولـو آيـة»، إلـىٰ تمام ما ذكر.

ويُستفاد من هٰذا أنَّ تفسير الصَّحابة نوعان:

أحدهما: ما نقلوه عن أهل الكتاب، فتجري فيه قاعدة ذلك المذكورة وستأتي.

والثَّاني: ما قالوه من عند أنفسهم لا بالنَّقل عن أهل الكتاب، وهو أكثر الوارد عنه.

والقسم [الأول] استدرك المصنِّف في بيان حقيقته، فقال: (**وَلَكِنَّ هَذِهِ الأَحَادِيثَ الإِسْرَائِيلِيَّةَ**) والأحاديث الإسرائيلية، هي ما أُخذ عن كتب أهل الكتاب، فذكر أنَّها علىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها ما علمنا صحَّته.

والثَّاني ما علمنا كذبه.

والثَّالث ما هو مسكوت عنه، فالقسم الثالث، وهو المراد هنا تجوز حكايته، وغالب ذلك مما لا فلا بدة فيه تعود إلىٰ أمر ديني.

ثم قال: (**وَإِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفسيرَ فِي القُرآنِ وَلاَ فِي السُّنَّةِ وَلاَ وَجَدْتَهُ عَنِ الصَّحَابةِ فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِن الأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ أَقْوَالِ التَّابعينَ**)، وقوله: (**فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِن الأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ أَقْوَالِ التَّابعينَ**) يستفاد منه أنَّ كثيرًا من الأئمَّة أيضًا لم يرجعوا إلىٰ أقوال التَّابعين، فحصل بهذا الفرق بين تفسير الصَّحابة وأيضًا تفسير التَّابعين، وهو أنَّ تفسير الصَّحابة حجة لم يُختلف في ذلك، وأمَّا تفسير التَّابعين فاختلف فيه.

وتفسير التَّابعين نوعان:

النَّوع الأوَّل: ما أجمعوا عليه، فهٰذا حجَّة فلماذا؟ للإجماع.

والثَّاني: ما اختلفوا فيه، وهٰذا ليس بحجة، ويُطلب التَّرجيح بين أقوالهم في القرائن المعروفة عند علماء التَّفسير، وقد تخلُو الآية من تفسير قرآنيٍّ أو نبويٍّ أو صحابيٍّ، ولا يوجد فيها إلَّا تفسير التَّابعين؛ كتفسير جريان من تحتها الأنهار في غير أخدود، إنَّما نُقل عن جماعة من التَّابعين كمسروق وغيره، وهٰذا التَّفسير حُجَّة؛ لأنَّ التَّابعين لم يختلفُوا في ذلك.

والذي يعلِّق علىٰ كتاب التفسير الذي يقول: ليس عليه دليل من القرآن أو لا من السُّنَّة النَّبويَّة، قوله: غير صحيح؛ لأنَّ التَّابعين أخذُوا علمهم عن الصَّحابة، وهم من القُرون المفضَّلة التي زكَّاها النَّبيُّ ﷺ وبيَّن فضْلها، فلا يُظنُّ بهم أن يقول جماعة فضلًا عن واحد منهم قولًا ثم يقال: إنَّ هٰذا لا دليل عليه من القرآن والسُّنَّة، لكن لما غلب الظَّاهر في علوم النَّاس سواءً الفقه أو التَّفسير أو العقيدة صارت هٰذه المقولات من أسهل المقولات التي تجري علىٰ ألسنة النَّاس.

ثمَّ ذكر المصنِّف رحمه الله تعالىٰ بعد ذلك قوْل شُعبة وغيره (**أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الفُرُوعِ لَيْسَتْ حُجَّةً، فَكَيْفَ تَكُونُ حُجَّةً فِي التَّفْسِيرِ؟!**) يعني في أحكام الحلال والحرام ليست حُجَّة، فكيف تكون حُجَّة في التَّفسير.

ثم بيَّن المصنِّف رحمه الله تعالىٰ أنَّها حجَّة إذا اجتمعوا علىٰ الشَّيء أمَّا (**إِن اخْتَلَفُوا فَلاَ يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِم حُجَّةً عَلَىٰ بَعْضٍ، وَلاَ عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُمْ**).

ثم قال: (**وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ لُغَةِ القُرْآنِ، أَو السُّنَّةِ، أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ**) إلىٰ آخره؛ أي: يطلب شيء من القرائن المرجِّحة التي تسمَّىٰ بقرائن التَّرجيح، إذا وجدت قرينة: قرينة ترجِّح أحد القولين علىٰ الآخر عُمل بالرَّاجح منهما، وأشار رحمه الله تعالىٰ إلىٰ طرف من هٰذه القرائن منبِّهًا إلىٰ أعظمها.

فقال: (**لُغَةِ القُرْآنِ، أَو السُّنَّةِ**) يعني المعهود فيهما إذا أُطلق أنَّه فيهما، مثل (المِيل) كما ذكرنا لكم إذا ذكر يراد بها ميل المسافة لا ميل المُكحلة، وقول أحد التابعين: لا أدري أراد ميل المسافة أو ميل المكحلة، في حديث الموقف، قاله من قبل رأييه، لا من قبل المعهود في خطاب الشَّرع، لا تجد في كلام النَّبي ﷺ ولا كلام الصَّحابة والتَّابعين إذا ذكروا الميل إلَّا أرادوا ميل المسافة لا ميل المكحلة، كقولهم: كان ابن عباس إذا خرج ثلاثة أميال قصر، ليس المقصود ثلاثة أميال ميل المكحلة وإنَّما ميل المسافة، وهٰذا الأمر من أعظم طرق تفسير القرآن والسُّنَّة أنَّ الخطاب الشَّرعي إذا أطلق لفظًا يريد به معنىٰ من المعاني دون غيره، فإن النَّفير مثلا يطلق في لسان العرب علىٰ الخروج والانبعاث، ولكنَّه في الشَّرع لا يطلق إلَّا علىٰ الجهاد، فعُرف أنَّ هٰذا هو المعهود في الخطاب الشَّرعي.

ثم ذكر رحمه الله تعالىٰ **تفسير القرآن بالرَّأي**، والمُراد بالرَّأي ما قيل علىٰ وجه الاستنباط والاستدلال، وقد ذكر رحمه الله تعالىٰ أنَّ تفسير القرآن بمجرَّد الرَّأي حرام.

وهٰذا يخالف ما ذكره بعدُ أنَّ السَّلف:

منهم من فسَّر القرآن بالرَّأي.

ومنهم من توقَّف فيه.

ومنهم من امتنع منه بالكلِّيَّة.

فالمنقول عنهم ثلاثة أحوال: التَّفسير به، والامتناع، والتَّوقُّف عن ذلك؛ ولا اضطراب بينها؛ بل الجمع بينها ظاهر؛ لأنَّ تفسير القرآن بالرَّأي نوعان:

أحدهما: تفسير برأي محمود، وهو ما احتمله اللَّفظ، ودلَّ عليه الدَّليل.

والآخر: تفسيرٌ برأي مذموم، وهو ما لم يحتمله اللَّفظ، أو لم يقم عليه الدَّليل.

فيكون قول المصنِّف: (**تَفْسِيرُ القُرْآنِ بِمُجَرَّدِ الرَّأيِ**) يريد به رأيًا معهودًا؛ وهو الرَّأي الذي يكون خاليًا من احتمال اللَّفظ أو لم يقم عليه الدَّليل؛ لأنَّه بعد ذلك أثبت التَّفسير بالرَّأي؛ لأنَّه قال: (**وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ العِلمِ أَنَّهُم فَسَّرُوا القُرْآنَ فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِم أَنَّهُم قالُوا فِي القُرْآنِ، أَوْ فَسَّرُوهُ بِغَيْرِ**

عِلْمٍ، أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِم.)؛ بل هم فسَّروه بما احتمله اللَّفظ ودلَّ عليه الدَّليل، وإن لم نجد أحدًا قبله من الصَّحابة فسَّره بذلك.

ثم قال بعد ذلك بعد ذِكْر التَّابعين: (وَهَذَا هُوَ الوَاجِبُ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّهُ كَمَا يَجِبُ السُّكوتُ عَمَّا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ القَوْلُ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ مِمَّا يَعْلَمُهُ) فالإنسان إن علم شيئًا قاله، وإن لم يعمله قال: الله أعلم.

ثم ذكر الدَّليل على وجوب البيان في قوله تعالىٰ: (لِقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران:١٨٧]، وَلِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ مِنْ طُرُقٍ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ») أخرجه أبو داود وغيره وهو حديث حسن بمجموع طرقه.

ففي ذلك بيان أنَّ من الواجب من كان عنده علم أن يبيِّن العلم الذي عنده؛ لٰكِنَّ العلم الذي عند الإنسان يبيَّن بالعلم لا يبيَّن بالهوىٰ، فإنَّ من النَّاس من يكون علمُه مبناه علىٰ الهَوَىٰ، ومنه قول اليهودي للطُّفيل: إنَّكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشاء محمَّد. قال إمام الدَّعوة في مسائل ذلك الباب، وفيه فهم الإنسان إن كان له هوىٰ، فهٰذا عنده علم؛ لكنَّه علمٌ بهوىٰ، والواجب علىٰ الإنسان أن يبيِّن علمه بعلم، وبيان العلم بـ العلم قد يكون منه ما هو تخصيصُ ناسٍ بالعلم دون آخرين، أو بكتم بعض ما يكون من العلم عنده لعدم صلاحيَّة الزمان أو المكان له، وكما أنَّ من العلم بالعلم بثُّه فمن العلم بالعلم كتمه، وقد ذكر الشَّاطبي رحمه الله تعالىٰ كلامًا نافعًا في ذلك في كتاب «الموافقات» واستدلَّ له بقول أبي هريرة :حملتُ عن النَّبيِّ ﷺ وعاءين فأما أحدهما بثثته وأحدهما لو بثثته لقطع هٰذا البلعوم.

وليس مقصوده كما يفهم بعض النَّاس خوفه من السُّلطان، وإنَّما مقصوده أنَّه يُحدث فتنًا بين النَّاس يتولَّد منها الشَّر وسفك الدِّماء.

ولذلك فإنَّ الوعاء الذي لم يبثّه هو أحوال الفِتَن، وما يكون من الأمراء الذين يدخلون في الأمَّة من أهل الظلم والبطش والتَّسلُّط عليهم، فهو رأىٰ أن مصلحة المسلمين في عدم بثِّه، وليس كما فهم بعض النَّاس أنَّ أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أقدم من كان الجُبن في نفسه مغيِّرًا للحكم الشَّرعي للولاية والسَّلطنة، وأنَّه تتابع علىٰ ذلك النَّاس حتىٰ انتهت الدَّعوات التي كانت علىٰ ما ينفع النَّاس كدعوة الشَّيخ أبي العباس ابن تيمية ودعوة الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب إلىٰ أنَّها دعوة جاءت لإبقاء عروش السَّلاطين الظلمة ولم تجئ ببيان الحكم السياسي في الإسلام. وكلُّ هٰذا من الهَرْتَقات الجوفاء الَّتي لا تبنىٰ علىٰ دليل، وإذا تكلَّم هؤلاء في جناب الصَّحابة والأئمة المتقدمين فإنَّهم علىٰ وشك هلاك، ولتُرِيَنَّهم الأيَّام في أنفسهم شواهد ذلك فقد ديمًا كان منهم ممن ورَّث علمهم هٰذا من يدعو إلىٰ الشُّيوعية حتىٰ صار في أئمتها، وكان قبلُ يخطب علىٰ المنابر؛ ولٰكِن الإنسان إذا أشرب الهوىٰ اجتالَه.

والمقصود أنَّ من العلم بيانه بالعلم، وليس بيانه بالهوىٰ بأن يعرف الإنسان موضع البيان، وما يتكلَّمُ به الإنسان؛ لأنَّ صاحب العلم يوقِّع عن الرَّحمٰن ﷻ، وينبغي أن يُجلَّ هٰذا التَّوقيع وأن يحفَظه، وأن يراعي فيه مصلحة الخلق لا مصلحة نفسه ولا مصلحة المحكومين ولا مصلحة الحُكَّام، وإنَّما ما به قيام أمور المسلمين، وصلاح حالهم، وهٰذا يحتاج إلىٰ جهاد، وليس بالأمر السَّهل، وقد يكون من العِلْم عدم الجواب عما يسأل عنه الإنسان، كما قال الأعمش لما سُئل عن مسألة: السُّكوت جواب؛ يعني السُّكوت عنه أنفس للسَّائل من جوابه بها.

وقال ابن مسعود: من أفتىٰ النَّاس في كلِّ ما يسألونه، فهو مجنون، فينبغي أن يعرف طالب العلم طريقة العلم؛ لأنَّ كثيرًا من النَّاس عنده علم، ولكن ليس عنده معرفة الطَّريق التي يبثُّ بها العلم، وقد يما قال الفرّاء: إني لآسىٰ لرجلين:

رجل يطلب العلم ولا فهم له.

ورجل عنده علم ولا عقل له.

وما أكثر هؤلاء؛ فعنده علم؛ لٰكِن ليس له عقل مدرك في طريقة الشَّريعة في بثّ العلم وأخذه ونشره وهداية الناس، وغالبا ما تكون جناية هؤلاء لأنَّهم أخذوا العلم من الكتب، ولم يأخذوه بالتَّلقِّي عن العلماء وطول صحبتهم، والموجب لهٰذه النُّبذة من البيان ما ختم به المصنِّف رحمه الله تعالىٰ من الإرشاد إلىٰ بثِّ العلم وعدم كتمه.

نسأل الله العليَّ العظيم أن يوفِّقنا جميعا لمحابِّه ومراضيه.